

بسم الله الرحمن الرحيم

في الأمن الغذائي في السودان مقاربة في مساهمة الزراعة

د. سعد الدين عبد الحي*

المقدمة

طالما كان الجوع أصل بلاء البشر، وثمره صراع الجاه والمال في ثولة الأغنياء بين الناس، وانتهاكاً صارخاً لكرامة الإنسان، وعقبة في نفس الوقت أمام انجاز التقدم والتنمية والسلام للجميع، والحد منه ما زال، موضع كِبْده، ومسار كفاحه المستمر للبقاء.

وعبر الحضارات كان " للدول تاريخ طويل من العمل العام لحماية مواطنيها من الجوع والعوز الشديد، ولم يكن ذلك فقط لأسباب خيرية. إحدى القواعد الثابتة التي ارتكزت عليها الدولة لممارسة حقها في السلطة هو مقدرتها على تعزيز الأمن الغذائي لمواطنيها. يعتبر هذا الدور الأساسي للدولة وما يتوقع أن تقوم به عموماً. منذ آلاف السنين. وفي مصر الفرعونية، اتخذت الدولة نظام المخزون الاستراتيجي بحيث تخزن الحبوب في سنوات الوفرة وتباع بأسعار مدعومة إلى المحتاجين في سنوات الندرة. وزعت الحبوب وخصص الخبز إلى الفقراء في روما واليونان القديمة عندما تتسبب الحروب وسوء الحصاد في الندرة أو في حالة الخوف من حدوث فوضى أو عدم استقرار عام. [و] استخدمت في الصين وخلال حقبة المانشو إجراءات إغاثة طارئة تضمنت الأغذية والنقود والحبوب المدعومة وسلف الأغذية لتعزيز وضع الأمن الغذائي في فترات الأزمات. وقد استعملت أيضاً مشاريع الاستخدام العام بواسطة عدة حكومات لتعزيز الأمن الغذائي، حيث استخدمها حكام الهند منذ القرن الرابع قبل الميلاد. [و] قدمت الإغاثة في أيرلندا واسكتلندا خلال مجاعة البطاطس في عام ١٨٤٠ في شكل مشاريع الغذاء للعمل، حيث شارك الرجال القادرون في برامج أشغال عامة لإمداد حصص غذائية، تعتبر هذه الأمثلة الأساليب شبيهة بوسائل التأمين الاجتماعي الحديث^١. وليس أقل شأناً ذكر الحضارة الإسلامية، ودور الدولة الإسلامية في درء المجاعة في عام الرمادة (١٨ هـ)، حيث أبدعت ونفذت منظومة أخلاقية وفنية متكاملة محكمة من إجراءات الإغاثة وإعادة التعمير^٢.

وحديثاً إتفق أهل الرأي والسياسة والخبراء على صعيد الدول والحكومات والمجتمع الدولي، بأن "الحق في الغذاء" والأمن الغذائي، حق أساسي من حقوق الإنسان. وكتبوه وتعاهدوا عليه في المواثيق والعهود الدولية. منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) الذي نصت المادة ٢٥ (١) منه " لكل فرد الحق في مستوى معيشة لائق بصحته ورفاهيته هو وأسرته بما في ذلك الحق في الغذاء...". وأيضاً ما سلمت به الدول الأطراف في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة ١١(١)/١٩٦٦) بحق كل فرد مستوى معيشة لائق... بما في ذلك الغذاء الكافي.... وما جاء في إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي (١٩٩٦) على: إننا رؤساء الدول والحكومات... نؤكد من جديد على حق كل فرد في الحصول على أغذية سليمة ومغذية اتساقاً مع الحق في الحصول على ما يكفي من غذاء، وحق كل فرد الأساسي في التحرر من الجوع. لتفتح الألفية برؤية جديدة هي "ألفية متحررة من الجوع"، وتحويل هذا التحدي إلى واقع معاش، من بين جهود أخرى، عبر "الأهداف الإنمائية للألفية"، التي يشكل

* أستاذ اقتصاديات الأمن الغذائي المشارك - قسم الاقتصاد - جامعة النيلين - السودان.

١ انظر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، أثر السياسات الاقتصادية على الأمن الغذائي - مرشد تدريبي، الفاو، روما، ١٩٩٨، ص ١٤.

٢ للتوسع والتحقيق والنظر في المرجعيات، من خلال رؤية معاصرة لسابقة الحضارة الإسلامية في الإغاثة و درء المجاعة، انظر: سعد الدين عبد الحي؛ المجاعة والإغاثة: مقاربة في الفكر الإسلامي، مركز دراسات الإسلام والعالم المعاصر، الخرطوم، ٢٠٠٨، ص ١٢٧-١٥٤.

تحقيق الهدف الأول منها "القضاء على الفقر والجوع الشديدين" التحدي الرئيس أمام الدول والحكومات والشعوب^٣.

إن مستقر كل هذه الإستحقاقات والتعهدات والواجبات المتعلقة بإنجاز "الأمن الغذائي للجميع" هي الأرض ووسيلة تحقيقها هي: الزراعة. ولذا إهتمت الدراسات والبحوث خاصة التطبيقية، بدور (ومساهمة) الزراعة في الأمن الغذائي ورفع مستويات التغذية والمعيشة للسكان في البلدان الفقيرة والنامية، وهذه الدراسة مساهمة وجيزة ضمن ثمة نوع من هذه الجهود المستمرة^٤. وينطلق البحث في دور الزراعة في توافر الغذاء والأمن الغذائي (القومي) وبالذات مدى مساهمتها في إتاحة الأغذية في السودان، من النظر في المؤشرات الأساسية للزراعة السودانية ومساهمتها في الإنتاج الغذائي وتوافر الغذاء (جانب إتاحة الغذاء) (مما يعني النظر -ضمنياً- وجزئياً- في مدى قدرة الإنسان السوداني على الحصول على كمية الغذاء والتغذية المطلوبة (جانب تحصيل الغذاء)؛ حيث يمثل توافر الغذاء إحدى المحددات الرئيسية للقدرة على تحصيله)، وذلك من خلال عدة مباحث. أولها، في تعريف الأمن الغذائي وتصنيفه ومضمونه. وثانيها، في السكان والأرض. وثالثها، في أوضاع الإنتاج الغذائي. ورابعها، في ميزان الحبوب. أما المبحث الأخير، فيلخص حالة التغذية والأمن الغذائي على مستوى الفرد. خلال فترة زمنية طويلة نسبياً (١٩٩٨-٢٠٠٨) وفقاً لأحدث بيانات معتمدة متوافرة؛ على وجه الإيجاز والإجمال.

أولاً: في تعريف الأمن الغذائي وتصنيفه ومضمونه

هناك عدة تعاريف دولية وظيفية رئيسة متفق عليها للأمن الغذائي، وتناسب الطابع التطبيقي لثمة دراسة من هذا القبيل.

^٣ للتوسع انظر: الأمم المتحدة (الجمعية العامة)، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة ٢٥ (١)، نيويورك، ديسمبر ١٩٤٨؛ الأمم المتحدة (الجمعية العامة)، إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، نيويورك، ١٣ سبتمبر ٢٠٠٠؛ أيضاً: الملحق رقم ١ (= إعلان الأمم المتحدة وتوصيات أساسية بشأن الألفية)؛ جيفري ساكس؛ الإستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية، مشروع الأمم المتحدة للألفية، نيويورك، ٢٠٠٥؛ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)؛ إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، المنظمة، روما، ١٩٩٦؛ والملحق رقم ٣ (إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي: الإلتزامات السبعة)؛ الفاو؛ يوم الأغذية العالمي لعام ٢٠٠٠، روما، ١٦ أكتوبر ٢٠٠٠.

^٤ خارج نطاق التقارير الرسمية، يمكن القول بشكل عام، أن هنالك ندرة في البحوث والتحليلات الأكاديمية ذات الصلة المباشرة بين الزراعة والأغذية والأمن الغذائي في السياق السوداني، وغيره من الدول الأفريقية والنامية. انظر على سبيل المثال في مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتعلقة بهذا الموضوع:

Awad, M. H.; "Why is the Breadbasket Empty?", DSRC Seminar Series No. 40. Development Studies and Research Centre (DSRC), University of Khartoum, Khartoum, November 1983; Shaaeldin, E., (ed.), The Evolution of Agrarian Relations in the Sudan: A Reader, ISS-DSRC Joint Programme, Institute of Social Studies (ISS) and Development Studies and Research Centre (DSRC), University of Khartoum, The Hague and Khartoum, 1987; World Bank, Sudan: Toward an Action Plan for Food Security: Stimulating Growth and Targeting Interventions, The Bank, Washington D. C., 1990; Gurdon, C. G., "Agriculture in the National Economy", in Craig, G. M., (ed.), The Agriculture of the Sudan, Oxford University Press, Oxford, 1991, pp. 148-161; Maxwell, S., (ed.); To cure All Hunger: Food Policy and Food Security in Sudan. London: IT Publications, 1991; Abdul-Hai, S; Bread and Transparency: 1999 ARS-Wau Baseline Survey, Western Bahr El Gazal State, Southern Sudan, Development Studies Book Series (7), Development Studies and Research Centre (DSRC), University of Khartoum, Khartoum: 2001; Adenew, B., "The Food Security Role of Agriculture in Ethiopia", eJADE, Vol. 1. No.1. 2004, pp. 138-153, FAO, (available online at www.fao.org/LesLesaleJADE); Ayres, W. S. and Alex F. Mc Calla, "Rural Development, Agriculture, and Food Security", Finance & Development, December 1996, pp. 8-11; Ghale, Y., "Role of Agriculture in Securing Food for All", nepalnews. Com., pp. 1-3; FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations), "The Role of Agriculture in the Development of LDCs and their Integration into World Economy", Paper Prepared for the 3rd United Nations Conference of the Least Developed Countries, Brussels, 2001; OECD (The Organization for Economic Co-Operation and Development), "Food Security, Agriculture and the Environment", Core Theme, The Observer, October 1996, pp. 4-17.

يعرّف البنك الدولي الأمن الغذائي بأنه: "حصول كل الناس في كل الأوقات على غذاء كافي حياة صحية نشطة"^٥. وبالمقابل يشمل انعدام الأمن الغذائي (الجوع): الجوع المزمن والجوع العارض. ويشمل الجوع المزمن أو المستأصل سوء التغذية ونقص التغذية؛ ويختص سوء التغذية بالأطفال دون سن الخامسة ويقاس باختلال النسبة بين الوزن والطول المعياري، أما نقص التغذية فهو أوسع ويعنى عدم حصول السكان على الحد الأدنى الضروري من كمية التغذية المطلوبة ويقاس بعدة طرق أهمها كمية السعرات الحرارية المطلوبة لجسم الإنسان. أما الجوع العارض (أو الطارئ) فيعنى النقص الحاد في الغذاء لكنه مؤقت في كمية الغذاء المتاح للسكان، ولا يصل الى حد المجاعة ويعبر عنه بمصطلح (الفجوة الغذائية)، والذي يمكن أن يتطور لوضع المجاعة وصفتها الرئيسية موت الناس جوعاً بأعداد كبيرة ويطلق عليهم في هذه الحالة مصطلح ضحايا المجاعة^٦.

وتعرّف منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) الأمن الغذائي بأنه: "تأكيد الحصول المستمر لكل الجماعات الاجتماعية والأفراد للغذاء الكافي من حيث الكمية والنوعية لتلبية الاحتياجات التغذوية"^٧. وبناءً عليه فإن هدف الأمن الغذائي هو تأكيد للإمكانيات الطبيعية الاقتصادية لكل بني البشر للحصول على احتياجاتهم من الأغذية الأساسية. وهذا يشير إلى ثلاثة أبعاد مختلفة للأمن الغذائي: تشمل التوفر والاستقرار وتأمين الحصول على الغذاء"^٨.

ويعرّف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) الأمن الغذائي ويصنّفه، إلى أربعة فئات أو مستويات تصاعديّة هي^٩: أولها، الأمن الغذائي الأسري: تعرّف الأسرة الأمن غذائياً بأنها هي التي يتوافر لها غذاء كافي لتأمين الحد الأدنى الضروري من الإمدادات الغذائية لجميع أفرادها. وثانيها، الأمن الغذائي الإقليمي: ويعنى تأكيد توافر الغذاء لكل الأسر لتلبية الحد الأدنى من المتطلبات الاستهلاكية في فترة زمنية معينة. وثالثها، الأمن الغذائي القومي: ويعنى تأكيد توافر الغذاء على المستوى القومي لتلبية الحد الأدنى من المتطلبات الغذائية الفردية الحالية خلال فترة مرجعية (عادة سنة)، وأيضاً مقابلة أي نقص في الأغذية خلال فترة محددة (مثلاً ثلاثة شهور). والرابع، الأمن الغذائي العالمي: ويعنى تأكيد توافر إمدادات الغذاء الكافية وحصول جميع السكان عليها على المستويين القومي والإقليمي.

وجوهر مدلول ما سبق ذكره، هو أن إستقراء هذه التعاريف الوظيفية للأمن الغذائي، تدل على أن هنالك عنصران أو بعدان أساسيان للأمن الغذائي، لهما أهمية قصوى في فهمه وتحليله ووضع التدابير وإعداد السياسات المناسبة لتحقيقه على مستويات الفرد والأسرة والبلد ككل، هما: توافر الغذاء، وتحصيل الغذاء (أي القدرة على الحصول على الغذاء). وعلى الشرط أو البعد الأول (التوافر) يدور مجمل التحليل والنقاش في المباحث الآتية.

ثانياً: السكان والأرض

في البدء، يشير الجدول رقم (١) إلى أن إجمالي سكان السودان قد زاد من ٢٩٤٩٦،١٢ ألف نسمة (حوالي ٢٩ مليون) عام ١٩٩٨ إلى ٣٩١٥٤،٤٩ ألف نسمة (حوالي ٣٩ مليون) عام ٢٠٠٨، وأن عدد سكان الريف قد زاد من ١٩٠٣١،٩٣ ألف نسمة (حوالي ١٩ مليون) عام ١٩٩٨ إلى ٢٤٦٦٧،٠٠ ألف نسمة (حوالي ٢٤ مليون) عام ٢٠٠٨، وبذا يشكّل سكان الريف

^٥ Reutlinger, S. and van Hoost Pellekaan, Poverty and Hunger: Issues and Options for Food Security in Developing Countries, A World Bank Policy Study, World Bank Washington D. C., 1986, P. 1.

^٦ انظر: المصدر نفسه. وأيضاً:

Rahmato, D., "Food Aid and Food Dependency in Ethiopia", EASSR, Vol. II, No. 2, (Adiss Ababa, 1986.

^٧ FAO, Food System and Food Security: Annex III, FAO, Rome, 1990, p. 4-5.

^٨ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، أثر السياسات الاقتصادية على الأمن الغذائي- مرشد تدريبي، ص ٤. وأيضاً قائمة المصطلحات في تقرير: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٠، الفاو، روما، ٢٠٠٠.

^٩ Cited in, Almagir, M. and Arora, P., Providing Food Security for All, IT Publication (for IFAD), London, 1990, pp. 6-9.

غالبية سكان السودان بنسب بلغت ٦٤,٥٢% و ٦٢,٩٩% على التوالي. وهؤلاء هم (أي حوالي ٦٣% من جملة السكان) عماد الاقتصاد السوداني، ومن تشكل لهم الزراعة مباشرة سبيل العيش والغذاء والبقاء.

وعلى النقيض، تشير بيانات الجدول نفسه، إلى أن إجمالي القوى العاملة في السودان الذي زاد من ٨٣٧٥,٠٠ ألف شخص (حوالي ٨ مليون) عام ١٩٩٨ إلى ١٤٠٩٥,٠٠ ألف شخص (حوالي ١٤ مليون) عام ٢٠٠٨؛ قد قابله ثبات نسبي في القوى العاملة الزراعية التي زادت من ٦١١٣,٠٠ ألف شخص (حوالي ٦ مليون) عام ١٩٩٨ إلى ٦٢١٠,٨٠ ألف شخص فقط (أي حوالي ٦ مليون) عام ٢٠٠٨. كمؤشر سلبي يتمثل في انخفاض ملموس في نسبة القوى العاملة الزراعية من القوى العاملة الكلية، أي من حوالي ٧٣% عام ١٩٩٨ إلى حوالي ٤٤% عام ٢٠٠٨، دالاً إلى حد كبير على التضخم المشهود لقطاع الخدمات والقطاع غير الرسمي الحضري، مقابل التراجع في العاملين بالزراعة والهجرة المستمرة من الريف إلى المدن، الجدول رقم (١): السودان - عدد السكان الكلي وعدد سكان الريف والقوى العاملة الزراعية (١٩٩٨، ٢٠٠٨) عدد السكان: بالآلاف نسمة

السنة	إجمالي عدد السكان	عدد سكان الريف	سكان الريف من إجمالي عدد السكان (%) (*)	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية	القوى العاملة الزراعية من القوى العاملة الكلية (%) (*)
١٩٩٨	٢٩٤٩٦,١٢	١٩٠٣١,٩٣	٦٤,٥٢	٨٣٧٥,٠٠	٦١١٣,٠٠	٧٢,٩٩
٢٠٠٨	٣٩١٥٤,٤٩	٢٤٦٦٧,٠٠	٦٢,٩٩	١٤٠٩٥,٠٠	٦٢١٠,٨٠	٤٤,٠٦

المصدر: (*) حسب النسب المئوية لسكان الريف والقوى العاملة الزراعية من عدد السكان الكلي والقوى العاملة الكلية استناداً إلى تقديرات:

١٩٩٨: المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ٢٠٠٠، المجلد ٢٠ (الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠٠)، الجدول رقم (١)، ص ٢، والجدول رقم (٢)، ص ٥.
٢٠٠٨: المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ٢٠٠٩، المجلد ٢٩ (الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠٩)، الجدول رقم (١)، ص ١، والجدول رقم (٢)، ص ٤.

ويشير الجدول رقم (٢) إلى مدى توافر الأرض للسكان في السودان. فبينما زاد عدد السكان الكلي من ٢٩٤٩٦,١٢ ألف نسمة (حوالي ٢٩ مليون) عام ١٩٩٨ إلى ٣٩١٥٤,٤٩ ألف نسمة (حوالي ٣٩ مليون) عام ٢٠٠٨ (أي بزيادة حوالي ٢٥% للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٨)، زادت جملة المساحة المزروعة من ١٧٢٥٠,٦٦ ألف هكتار (حوالي ١٧ ألف هكتار، تمثل حوالي ٧% فقط من المساحة الجغرافية) عام ١٩٩٨ إلى ٢٠٩٠٥,٥١ ألف هكتار (حوالي ٢١ ألف هكتار، تمثل حوالي ٨% فقط من المساحة الجغرافية) عام ٢٠٠٨ (أي بزيادة بحوالي ٢٤% للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٨). ، ويؤكد هذا أن متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة كان في حدود نصف هكتار خلال الفترة المذكورة. الأمر الذي يعني أن نسبة توافر الأرض الزراعية للسكان ظلت ثابتة تقريباً على مدى فترة الدراسة. وربما يرى البعض أن انخفاض هذا المعدل في بلد عُرف تاريخياً، بأرض المليون ميل، معرّفاً بنسبة الأرض المزروعة الأرض الجغرافية، أو نصيب الفرد من المساحة المزروعة، أمراً يستحق النظر والبحث عن حلول.

الجدول رقم (٢): السودان - عدد السكان الكلي والمساحة الجغرافية والمزروعة (١٩٩٨، ٢٠٠٨)

عدد السكان: ألف نسمة

المساحة: ألف هكتار

السنة	عدد السكان	المساحة الجغرافية	المساحة المزروعة (*)	نصيب الفرد من المساحة (هكتار)	المساحة الجغرافية
١٩٩٨	٢٩٤٩٦,١٢	٢٥٠٠٠٠,٠٠	١٧٢٥٠,٦٦	٨,٤٨	٠,٥٨
٢٠٠٨	٣٩١٥٤,٤٩	٢٥٠٠٠٠,٠٠	٢٠٩٠٥,٥١	٦,٣٨	٠,٥٣

(*) المساحة المزروعة تشمل أيضاً المساحة المتروكة (= الأراضي البور بشكل عام).

المصدر: ١٩٩٨: المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ٢٠٠٠، المجلد ٢٠ (الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠٠)، الجدول رقم (٣)، ص ٨.

٢٠٠٨: المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ٢٠٠٩، المجلد ٢٩ (الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠٩)، الجدول رقم (٤)، ص ٨.

أما بيانات الجدول رقم (٣) فتعطي فكرة عامة عن استخدامات الأرض في السودان خلال فترة الدراسة، وتشمل زراعة المحاصيل والغابات والمراعي. حيث يلاحظ بجلاء وتيرة التزايد العام في مجمل استخدام الأراضي، عدا مساحة المحاصيل المستديمة.

حيث نقصت مساحة المحاصيل المستديمة من ٣٣٨,١٠ ألف هكتار عام ١٩٩٨ إلى ٢٠٧,٤٨ ألف هكتار. وزادت: مساحة المحاصيل الموسمية (المطرية والمروية) من ١٦٢٨٢,٥٦ ألف هكتار و عام ١٩٩٨ إلى ١٨٥٧٦,١٨ ألف هكتار عام ٢٠٠٨، ومساحة الأراضي المتروكة من ٦٣٠,٠٠ ألف هكتار إلى ٢١٢١,٨٥ ألف هكتار، وظلت مساحة الغابات ثابتة عند ٦٤٣٥٩,٩٦ ألف هكتار ما بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٨، وأخيراً زادت مساحة المراعي من ٣٩٤٨٠,٠٠ إلى ١١٧١٨٠,٠٠؛ بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٨ على الترتيب.

الجدول رقم (٣): السودان - استخدام الأراضي (١٩٩٨، ٢٠٠٨)

السنة	المساحة: بالألف هكتار	مساحة المحاصيل المستديمة	مساحة المطرية	مساحة المحاصيل الموسمية المروية	المساحة المتروكة**	مساحة الغابات	مساحة المراعي
١٩٩٨	٣٣٨,١٠	١٥١٤٢,٢٦	١١٤٠,٣٠	٦٣٠,٠٠	١٦٢٨٢,٥٦	٦٤٣٥٩,٩٦	٣٩٤٨٠,٠٠
٢٠٠٨	*٢٠٧,٤٨	١٧٠٥٠,٧٤	١٥٢٥,٤٤	٢١٢١,٨٥	١٦٢٨٢,٥٦	٦٤٣٥٩,٩٦	١١٧١٨٠,٠٠

(*) تشمل مساحة المحاصيل المطرية (١,٦٨) ومساحة المحاصيل المروية (٢٠٥,٨٠) ألف هكتار.
 (**) تشمل المساحات من الأراضي الزراعية التي لا يتم استخدامها في أحد أو بعض المواسم لعدم كفاية كمياه الري أو لاستعادة قدرتها الإنتاجية أو لأسباب أخرى (= الأراضي البور بشكل عام)..
 المصدر:

١٩٩٨- المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ٢٠٠٠، المجلد ٢٠ (الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠٠)، الجدول رقم (٥)، ص ١٠.

٢٠٠٨- المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ٢٠٠٩، المجلد ٢٩ (الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠٩)، الجدول رقم (٦)، ص ١٠.

وأخيراً، تعتبر مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي، من أهم مؤشرات تطور القطاع الزراعي وبيان دوره في الاقتصاد القومي. ويلاحظ من الجدول رقم (٤) أنه على الرغم من الإرتفاع الكبير من ١٠١٦١ مليون دولار عام ١٩٩٨ إلى ٦١٠٨٥ مليون دولار عام ٢٠٠٨، والذي يعزى إلى الزيادة المطردة في عائدات البترول؛ وارتفاع الناتج المحلي الزراعي من ٥٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٨ إلى ١٧٩٢٢ مليون دولار عام ٢٠٠٨، إلا أن مساهمة (نصيب) الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من ٤٩,٢١% (حوالي ٥٠%) عام ١٩٩٨ إلى ٢٩,٣٤% (حوالي ٣٠%) فقط عام ٢٠٠٨.

وبالمقابل، يلاحظ ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ٣٤٤,٤٩ دولار (حوالي ٣٥٠ دولار) عام ١٩٩٨ إلى ١٥٦٠,١٠ دولار (حوالي ١٥٦٠ دولار) عام ٢٠٠٨، مع ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الزراعي من ١٦٩,٥١ دولار (حوالي ١٧٠ دولار) عام ١٩٩٨ إلى ٤٥٧,٧٣ دولار (حوالي ٤٥٨ دولار) عام ٢٠٠٨؛ وهي ثمة دلالة على انتشار فقر الدخل بشكل عام والفقر الريفي على الخصوص في السودان في نهاية التسعينيات من القرن الماضي وانخفاضه نسبياً في نهاية العشرية الأولى من الألفية، وبمعنى آخر تحسّن الحياة نسبياً بمعيار النمو والدخل الفردي، وبالطبع ليس بمعايير التنمية البشرية كمستويات الصحة والتعليم.

الجدول رقم (٤): السودان - الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي، ونصيب الفرد منهما، ومساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٨، ٢٠٠٨)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	الناتج الزراعي الإجمالي (مليون دولار)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)	مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي
١٩٩٨	١٦٢٨٢,٥٦	١١٤٠,٣٠	١٦٢,٨٢	١١٤,٠٣	٧,٠٣%
٢٠٠٨	١٧٠٥٠,٧٤	١٥٢٥,٤٤	١٧٠,٥٠	١٥٢,٥٤	٨,٩٢%

(%)						
٤٩,٢١	١٦٩,٥١	٣٤٤,٤٩	٥٠٠,٠٠	١٠١٦١,٠٠	١٩٩٨	
٢٩,٣٤	٤٥٧,٧٣	١٥٦٠,١٠	١٧٩٢٢,٠٠	٦١٠٨٥,٠٠	٢٠٠٨	

المصدر:

١٩٩٨- المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ٢٠٠٠، المجلد ٢٠ (الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠٠)، الجدول رقم (٧)، ص ١٢، و الجدول رقم (٨)، ص ١٣.

٢٠٠٨- المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ٢٠٠٩، المجلد ٢٩ (الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠٩)، الجدول رقم (٧)، ص ١١، و الجدول رقم (٨)، ص ١٢.

ثالثاً: أوضاع الإنتاج الغذائي

محاصيل الحبوب:

تعطي الملاحق أرقام (١) و(٢) صورة تفصيلية لأوضاع الإنتاج الغذائي النباتي والحيواني في السودان خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٨ على المستوى القومي، حيث يعطيا بيانات عن تطور المساحة والإنتاجية والإنتاج للسلع الغذائية النباتية والحيوانية الرئيسية.

وتأتي محاصيل الحبوب (القمح والذرة الرفيعة والدخن) في مقدمة السلع الغذائية التي يعتمد عليها غالبية السكان في السودان في غذائهم وبقائهم. وتشير أرقام الجدول رقم (٥) إلى:

- بلغت مساحة محاصيل الحبوب ٩٢٨٢,٠٠ ألف هكتار عام ١٩٩٨، ارتفعت إلى ٩٥١٩,٣٠ ألف هكتار عام ٢٠٠٨ بمعدل زيادة كلية قدرها ٢,٥٥% فقط للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٨، دالة على قصور التوسع الأفقي في زراعة الحبوب.
- وبلغت إنتاجية الأرض ٥٥٧,١٢ كغ للهكتار عام ١٩٩٨، ارتفعت إلى ٥٨١,٠٠ كغ للهكتار عام ٢٠٠٨ بمعدل زيادة كلية قدرها ٤,٢٨% للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٨، دالة بدورها على ضعف الإنتاجية المحصولية وقصور التوسع الرأسى في زراعة الحبوب.
- وتبعاً لتطور المساحة والإنتاجية، ارتفعت جملة انتاج الحبوب من ٥١٧١,٢٠ الف طن في عام ١٩٩٨ إلى ٥٥٣٤,٠٠ الف طن عام ٢٠٠٨، أي بمتوسط معدل نمو جيد بلغ ٧,٠١% للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٨.

وبالنسبة للقمح، الذي صار محصولاً غذائياً رئيسياً للسكان في السودان، خصوصاً بتحول النمط الغذائي تدريجياً إلى دقيق القمح، وتزايد الهجرة من الريف إلى المدن، يتضح من الجدول نفسه التالي:

- بلغت مساحة القمح ١٤١,٥٤ ألف هكتار عام ١٩٩٨، ارتفعت إلى ٤٠٠,٢٦ ألف هكتار عام ٢٠٠٨ بمعدل زيادة كلية كبيرة قدرها ١٨٢,٧٨% للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٨، دالة على الاهتمام الرسمي بالتوسع الأفقي في زراعة هذا المحصول الاستراتيجي.
- وارتفعت إنتاجية القمح من ١٢١٥,٢٠ كغ للهكتار عام ١٩٩٨ إلى ١٥٩٩,٠٠ كغ للهكتار عام ٢٠٠٨ بمعدل زيادة كلية قدرها ٣١,٥٨% للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٨، دالة بدورها على ارتفاع الإنتاجية الأرضية وتكثيف التوسع الرأسى (الميكنة الزراعية والأسمدة والبذور المحسنة) في زراعة القمح.
- وتبعاً للزيادة الملموسة في المساحة والإنتاجية، تضاعف انتاج القمح حوالي ٤ مرات، من ١٧٢,٠٠ الف طن في عام ١٩٩٨ إلى ٦٤٠,٠٠ الف طن عام ٢٠٠٨، أي بمتوسط معدل نمو جيد بلغ ٢٧٢,٠٩% للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٨. وهو اتجاه يساهم كثيراً في تضيق فجوة القمح التي يعاني منها الاقتصاد السوداني كما سيتضح لاحقاً.

وبالنسبة للذرة والدخن، قوت عموم أهل الريف في السودان، يشير الجدول نفسه، ووفقاً ومؤشرات تطور المساحة والإنتاجية والإنتاج، إلى عدة حقائق تبين ضعف الاهتمام الرسمي والأهلي بتطوير زراعة الذرة والدخن كمحاصيل رئيسية من ناحية، وتعكس ضمناً المشكلات المناخية (الجفاف) والسياسية (النزاعات الأهلية) التي عانى منها القطاع الزراعي التقليدي -مركز قوة الاقتصاد السوداني، وقاعدة ضمان الأمن الغذائي للأسر المعيشية والفقراء -من ناحية أخرى:

- أ- بلغت مساحة الذرة والدخن ٩٠٧٢,٨٤ ألف هكتار عام ١٩٩٨، ارتفعت إلى ٩٠٨٢,٥٠ ألف هكتار عام ٢٠٠٨ بمعدل زيادة ضئيلة قدرها ٠,١٠% فقط على امتداد عشر سنوات (١٩٩٨-٢٠٠٨).
- ب- وانخفضت إنتاجية الذرة والدخن من ٥٤٦,٠٥ كغ للهكتار عام ١٩٩٨ إلى ٥٣١ كغ للهكتار عام ٢٠٠٨ بمعدل زيادة قدرها ٢,٧٥% لفترة الدراسة كلها (١٩٩٨-٢٠٠٨).
- ت- وكمحصلة لزيادة في المساحة وتدني الإنتاجية، نقص إنتاج الذرة والدخن من ٤٩٥٤,٢٠ ألف طن عام ١٩٩٨ إلى ٤٨٢١,٠٠ ألف طن عام ٢٠٠٨، بمتوسط معدل نمو متناقص بلغ ٢,٦٨% للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٨.

الجدول رقم (٥): السودان -محاصيل الحبوب، والقمح، الذرة الرفيعة والدخن (١٩٩٨،٢٠٠٨)

المساحة: ألف هكتار		الإنتاج: ألف طن		الإنتاجية: كغ/هكتار		معدل النمو الكلي (الزيادة أو النقصان): (%)	
السنة	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	البند	السنة	معدل النمو	البند
١٩٩٨	٩٢٨٢,٠٠	٥٥٧,١٢	٥١٧١,٢٠	الحبوب	١٩٩٨		
٢٠٠٨	٩٥١٩,٣٠	٥٨١,٠٠	٥٥٣٤,٠٠		٢٠٠٨		
	٢,٥٥ +	٤,٢٨٠	٧,٠١		٢٠٠٨-١٩٩٨ (%)	معدل النمو	
١٩٩٨	١٤١,٥٤	١٢١٥,٢٠	١٧٢,٠٠	القمح	١٩٩٨		
٢٠٠٨	٤٠٠,٢٦	١٥٩٩,٠٠	٦٤٠,٠٠		٢٠٠٨		
	١٨٢,٧٨	٣١,٥٨	٢٧٢,٠٩		٢٠٠٨-١٩٩٨ (%)	معدل النمو	
١٩٩٨	٩٠٧٢,٨٤	٥٤٦,٠٥	٤٩٥٤,٢٠	الذرة الرفيعة	١٩٩٨		
٢٠٠٨	٩٠٨٢,٥٠	٥٣١,٠٠	٤٨٢١,٠٠	والدخن	٢٠٠٨		
	٠,١٠	٢,٧٥-	٢,٦٨-		٢٠٠٨-١٩٩٨ (%)	معدل النمو	

المصدر: الباحث، استناداً على بيانات الملحق رقم (١) في نهاية الدراسة. وانظره لتفاصيل مجموعات محاصيل الإنتاج النباتي الرئيسية الأخرى.

الإنتاج الحيواني:

استناداً على بيانات الملحق رقم (٢)، يقدم الجدول رقم (٦) لمحة عامة عن أوضاع الإنتاج الحيواني في السودان، من خلال النظر في التطور الإيجابي للثروة الحيوانية وإنتاج اللحوم خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٨، ودالاً عن ضخامة هذا المورد الاقتصادي، وضرورة البدء الحقيقي في تطويره والاستثمار فيه.

أ- إذ زادت جملة أعداد الحيوانات الزراعية (الأبقار والأغنام والماعز والجمال معاً) من ١١٦٤١٩,٠٠ ألف رأس عام ١٩٩٨ إلى ١٤٠٠٠٣,٠٠ ألف رأس عام ٢٠٠٨، بمعدل زيادة إجمالية قدرها ٢٠,٢٦% للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٨.

ب- وعليه ارتفع إنتاج اللحوم من ١٤٣٧,٠٠ ألف طن عام ١٩٩٨ إلى ١٩٨٣,٧٠ ألف طن عام ٢٠٠٨، بمتوسط معدل نمو متزايد بلغ ٣٨,٠٤% للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٨.

الجدول رقم (٦): السودان -أعداد الثروة الحيوانية وإنتاج اللحوم (١٩٩٨،٢٠٠٨)

النوع	السنة	العدد	الإنتاج (ألف طن)
إجمالي الثروة الحيوانية	١٩٩٨	١١٦٤١٩,٠٠	-
(الأبقار والأغنام والماعز والجمال)	٢٠٠٨	١٤٠٠٠٣,٠٠	-
معدل النمو ٢٠٠٨-١٩٩٨ (%)		٢٠,٢٦%	
جملة اللحوم (بما فيها)	١٩٩٨	-	١٤٣٧,٠٠
اللحوم الحمراء والبيضاء	٢٠٠٨	-	١٩٨٣,٧٠
(لحم الدجاج)			

معدل النمو ١٩٩٨-٢٠٠٨ (%) - ٣٨,٠٤%
المصدر: الباحث. استناداً على بيانات الملحق رقم (٢) في نهاية الدراسة. وانظره لتفاصيل المجموعات الرئيسية الأخرى من المنتجات الحيوانية.

التجارة الخارجية الغذائية:

في سياق دراسة مسألة توافر الغذاء في السودان، تميز الميزان التجاري الغذائي بعدة تطورات مثيرة خلال فترة الدراسة (١٩٩٨-٢٠٠٨). ويمكن إجمال أهم التطورات التي حدثت في أوضاع الصادرات والواردات الغذائية من معطيات الجدول رقم (٧) في النقاط التالية:

أ- بلغت تكلفة الواردات الغذائية ١٧٣,٨٦ مليون دولار في عام ١٩٩٨، لترتفع إلى ٦٨٢,١٩ مليون دولار نهاية فترة الدراسة (٢٠٠٨) وبمعدل نمو سنوي حوالي ٣٠% (أي حوالي خمسة أضعاف الصادرات الغذائية في العام نفسه).
ب- وبالمقابل، بلغت حصيللة الصادرات الغذائية ١٢٠,٣٢ مليون دولار في عام ١٩٩٨، لترتفع إلى ١٣٣,٧٣ مليون دولار عام ٢٠٠٨، وبمعدل نمو سنوي ضئيل بلغ حوالي ١% فقط.

ت- ازدياد عجز الميزان التجاري الغذائي (أي قيمة الفجوة بين تكلفة الواردات الغذائية وحصيللة الصادرات الغذائية) باطراد خلال فترة الدراسة. حيث زادت من ٥٣,٥٤ مليون دولار فقط في أول فترة البحث (١٩٩٨) إلى رقم متطرف بلغ ٥٤٨,٤٦ مليون دولار في نهايتها (٢٠٠٨). والأرجح أن يعزى هذا العجز الكبير لارتفاع تكلفة (فاتورة) الواردت من الحبوب والقمح، كما سيتضح عند التطرق للفجوة الغذائية ونسب الإكتفاء الذاتي الغذائي لاحقاً.

ث- وأن الميزان التجاري الغذائي كان في وضع معقول اقتصادياً (وربما ليس سياسياً في ظل ظروف عالمية غير مواتية) في نهاية التسعينيات (١٩٩٨)، حيث مثلت الصادرات الغذائية ٧٠% من تكلفة الواردات الغذائية. إلا أن شبه التوازن هذا قد اختل بشدة في مصلحة الواردات الغذائية بعد عقد واحد (٢٠٠٨) أي في نهاية فترة الدراسة، حتى صارت نسبة التغطية (الصادرات الغذائية إلى الواردات الغذائية) حوالي ٢٠% فقط، مما يدل جزئياً على ضعف القوة التصديرية للسلع الغذائية السودانية في مواجهة "النهم الإستهلاكي" للأغذية من الخارج.

الجدول رقم (٧) السودان-الميزان التجاري الغذائي (١٩٩٨، ٢٠٠٨)

البيان*	١٩٩٨	٢٠٠٨	معدل النمو السنوي ١٩٩٨-٢٠٠٨ (%)
الواردات الغذائية	١٧٣,٨٦	٦٨٢,١٩	٢٩,٢٣
الصادرات الغذائية	١٢٠,٣٢	١٣٣,٧٣	١,١٤
الميزان التجاري الغذائي	- ٥٣,٥٤	- ٥٤٨,٤٦	-
نسبة التغطية الغذائية (%)**	٦٩,٢٠	١٩,٦٠	-

(* تمثل جملة الواردات والصادرات الغذائية للمجموعات السلعية الرئيسية.

(**) نسبة التغطية الغذائية (%) = الصادرات الغذائية / الواردات الغذائية * ١٠٠

(***) (-) تعني عجز تجاري غذائي.

المصدر: حسب قيم الميزان التجاري الغذائي ونسبة التغطية الغذائية استناداً على:

١٩٩٨- المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ٢٠٠٠، المجلد ٢٠ (الخرطوم:

المنظمة، ٢٠٠٠)، الجدول رقم (٣٥٣)، ص ٤٠١.

٢٠٠٨- المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ٢٠٠٩، المجلد ٢٩ (الخرطوم:

المنظمة، ٢٠٠٩)، الجدول رقم (٢٩٦)، ص ٣٠٣.

الفجوة الغذائية:

وفيما يخص تقدير الفجوة الغذائية (التجارية) الكمية في السودان، يتبين من الجدول رقم (٩) أن جملة الفجوة الغذائية بلغت ٥٨٣,٤١ ألف طن عام ١٩٩٨ لترتفع إلى ٢٢٥٧,٥٦ ألف طن عام ٢٠٠٨. وبالنسبة لجملة الحبوب، بلغت الفجوة ٦٨١,٧٢ ألف طن عام ١٩٩٨ لترتفع إلى

١٨٢٣,٥٦ عام ٢٠٠٨. بينما بلغت فجوة القمح والدقيق فقط ٦٧٥,٨٨ ألف طن عام ١٩٩٨ لترتفع إلى ١٧٥١,٤٧ عام ٢٠٠٨، وبلغت فجوة الأرز ٤٠,٩٢ ألف طن عام ١٩٩٨ و١٩,٣٣ ألف طن عام ٢٠٠٨.

وبالنسبة للبطاطس (الدرنات والجزور) وجملة البقوليات والألبان فقد بلغت الفجوة فيها ١,٢٥ و١٩,١٣ و٤٣,٢٩ ألف طن عام ١٩٩٨ على التوالي، و١,٦٨ و٣٢,٦٠ و٢٦٤,٨٥ ألف طن عام ٢٠٠٨ على التوالي.

أما بالنسبة لجملة الخضر والفاكهة والسكر و الزيوت والشحوم النباتية وجملة اللحوم والأسماك فقد حققت فائضاً غذائياً (ما بين الضئيل والمعقول) بلغ حوالي ٠,٥٣ و٦,٣٨ و٩٦,٨٨ و٤٤,٥٩ و١٣,٢٠ و٠,٣٦ ألف طن في عام ١٩٩٨ على التوالي، لكن لتتحقق كلها عجزاً واضحاً (عدا الزيوت والشحوم التي نقص فائضها إلى ١٠,٥٧) في عام ٢٠٠٨ بلغ ٢,٧٣ (الخضر) و ٣٦,٧٠ (الفاكهة) و ١١٦,٢٦ (السكر) و ٣,٢٩ (اللحوم) و ٣,٦٧ (الأسماك) إضافة إلى البيض (٠,٧٩) ألف طن عام ٢٠٠٨ على التوالي.

ويؤكد ذلك، ما يشير إليه الجدول رقم (١٠) من أن إجمالي الفجوة الغذائية القيمة في السودان قد بلغ ٥٣,٥٤ مليون دولار فقط عام ١٩٩٨ ليزداد -بطريقة غريبة - إلى ٥٤٨,٤٦ مليون دولار عام ٢٠٠٨، أي بنسبة نمو (زيادة) سنوي بلغ في المتوسط ٩٢,٤٣% خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٨. وبالنسبة إلى جملة الحبوب والقمح فقد بلغت قيمة الفجوة ١٤١,٩٤ مليون دولار كان نصيب القمح منها ١٣١,٩٥ مليون دولار عام ١٩٩٨، لتكبر فجوة الحبوب إلى ٥٢٧,٤٢ مليون دولار وفجوة القمح إلى ٥١٩,٨١ مليون دولار عام ٢٠٠٨، بمتوسط نمو سنوي مرتفع بلغ ٢٧,١٥% و ٢٩,٣٩% لكل منهما.

ومن أهم مما يُستنتج من تحليل الفجوة الغذائية في السودان عدة أمور، ترتبط مباشرة بمدى قدرة الزراعة على توفير الغذاء للسكان من ناحية، وضمنياً بتقييم سياسات الأمن الغذائي القومي كمحدد أساسي لنجاح/فشل القطاع الزراعي السوداني من ناحية أخرى:

أولها، بشكل عام، لا يواجه السودان مشكلة (نقص في الأغذية على المستوى القومي) في أغلب السلع الغذائية/الثانوية (بالطبع بصرف النظر عن مدى توافرها للفقراء بالكمية المطلوبة) - ما عدا الحبوب (قوت السكان الرئيسي) والقمح، الذي تزايد الاعتماد عليه عبر التغير التدريجي الذي حدث في النمط الاستهلاكي الغذائي للأسرة السودانية في العقود القليلة الماضية، سواء في الريف الذي توالى عليه الإغاثة الأجنبية من القمح ودقيقه بعد المجاعة الكبرى عام ١٩٨٤/١٩٨٥، أو حرب الجنوب (١٩٨٣/٢٠٠٤)، أو للزيادة في أعداد سكان المدن والحوضر الكبرى وتوالي هجرة النازحين إليها.

وثانيها، أن المصدر الرئيسي للفجوة الغذائية في السودان هي فجوة القمح. **والثالث**، ومن أهم مما يدل عليه هذا التحليل، وجود فجوة (كمية) لمعظم السلع الغذائية في السودان في نهاية فترة البحث (٢٠٠٨). ويتضمن ذلك وجود فجوة كبيرة لسلع استراتيجية هي القمح والسكر.

والرابع، أن السودان كان في نهاية التسعينيات من القرن الماضي (١٩٩٨) في وضع غذائي معقول، لكن مع اتساع الفجوة الغذائية في الفترة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٨ (لاحظ نسب النمو السنوي في الجدول رقم ١٠)، زادت قابلية اعتمادية البلد على العالم الخارجي في سلع غذائية ذات أهمية اقتصادية وسياسية استراتيجية، خاصة القمح والسكر.

وأخيراً، كل ما سبق ذكره، من بين عوامل أخرى، أدخل الأمن الغذائي القومي مرحلة النقص الغذائي الحرج في عام ٢٠٠٨ -بالمعنى الاستراتيجي للمفهوم.

الجدول رقم (٨): السودان - الفجوة الغذائية للمجموعات السلعية الرئيسية (١٩٩٨، ٢٠٠٨)

البيان	١٩٩٨	٢٠٠٨
الكمية: ألف طن	كمية	كمية
القيمة: مليون دولار	قيمة	قيمة

٥٢٧,٤٢	١٨٢٣,٥٦	١٤١,٩٤	٦٨١,٧٢	مجموعة الحبوب (جملة):
٥١٩,٨١	١٧٥١,٤٧	١٣١,٩٥	٦٧٥,٨٨	-القمح والدقيق
(٠,٥٣)	٢,٣٨	-	-	-الذرة الشامية
٠,١٠	١٩,٣٣	١٥,٤٣	٤٠,٩٢	-الأرز
٠,٠٩	١,٦٨	١,٨٢	١,٢٥	البطاطس
(٠,٢٧)	٣٢,٦٠	٨,١٠	١٩,١٣	جملة بقوليات
١,٠٠	٢,٧٣	١,٠٧	(٠,٥٣)	جملة الخضر
١٥,٢١	٣٦,٧٠	(١,٨٣)	(٦,٣٨)	جملة الفاكهة
(١٢,٢٦)	١١٦,٢٦	(٢٩,٠٣)	(٩٦,٨٨)	سكر (مكرر)
(٢٩,٨٦)	(١٠,٥٧)	(٣٨,٦٢)	(٤٤,٥٩)	جملة الزيوت والشحوم
(٢,٤٣)	٣,٢٩	(٣٠,٢٣)	(١٣,٢٠)	جملة اللحوم
٣,٦٧	٣,٦٧	(١٢,٨٨)	(٠,٣٦)	الأسماك
٤,٢٦	٠,٧٩	-	-	البيض
٤١,٦٣	٢٦٤,٨٥	١٣,٢٠	٤٣,٢٩	الألبان ومنتجاتها
٥٤٨,٤٦	٢٢٥٧,٥٦	٥٣,٥٤	٥٨٣,٤١	الجملة

(* الفجوة الغذائية = الواردات - الصادرات (= صافي الواردات).
(** الرقم بين قوسين يعني أن القيمة تمثل فائضاً، ما عدا ذلك يمثل عجزاً (فجوة).
المصدر:

١٩٩٨- المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ٢٠٠٠، المجلد ٢٠ (الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠٩)، الجدول رقم (٣٥٣)، ص ٤٠١.
٢٠٠٨- المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ٢٠٠٩، المجلد ٢٩ (الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠٩)، الجدول رقم (٢٩٦)، ص ٣٠٣.

الجدول رقم (٩): السودان - قيمة الفجوة الغذائية والتغير السنوي فيها (٢٠٠٨-١٩٩٨)

التغير السنوي ١٩٩٨- ٢٠٠٨ (%)	قيمة الفجوة		البيان
	٢٠٠٨	١٩٩٨	
٩٢,٤٣ (-)	٥٤٨,٤٦	٥٣,٥٤	جملة الأغذية
٢٧,١٥ (-)	٥٢٧,٤٢	١٤١,٩٤	جملة الحبوب
٢٩,٣٩ (-)	٥١٩,٨١	١٣١,٩٥	القمح

(* القيمة بين قوسين في التغير السنوي تدل على معدلات نمو سالبة (أي تزايد في الفجوة).
المصدر: الباحث استناداً على بيانات الجدول (١١) أعلاه.

الإكتفاء الذاتي الغذائي:

يتضح من الجدول رقم (١١) أن متوسط جملة نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي للسودان قد حافظ على مستواه تقريباً فيما بين الأعوام ١٩٩٨ و ٢٠٠٨ حيث بلغت هذه النسب ٨٨,٢٣ % و ٨٥,٨٦ % على الترتيب.

وعلى الرغم من ذلك، وفي توافق مع معطيات الفجوة الغذائية المذكورة أعلاه، يلاحظ من الجدول نفسه أيضاً، أن السلع الغذائية الاستراتيجية تنخفض نسبة الإكتفاء الذاتي منها إلى درجة كبيرة كالحبوب والقمح والسكر.

حيث بلغت هذه النسبة لجملة الحبوب ٨٨,٣٥ % عام ١٩٩٨ لتتدن إلى ٧٥,٢٢ % عام ٢٠٠٨. وللقمح ٢٠,٢٩ % عام ١٩٩٨ لترتفع قليلاً إلى ٢٦,٧٦ % عام ٢٠٠٨، كمؤشر جزئي إلى مساهمة الزراعة في زيادة الإنتاج من القمح - على ضالته - هذا من ناحية. وبالمقابل، كدليل على مدى اعتماد السودان على الخارج في الحصول على هذه السلعة الاستراتيجية المهمة، من ناحية أخرى. وبالنسبة للسكر، فعلى الرغم من أنه سجل إرتفاعاً واضحاً عام ١٩٩٨ بنسبة إكتفاء ذاتي بلغت ١٢٣,٣١ %، إلا أنه سجل انخفاضاً ملحوظاً فيما بعد، إذ ارتفعت نسبة الإكتفاء الذاتي منه إلى ٨٥,٦٩ % عام ٢٠٠٨.

وتجدر الإشارة ، إلى أن نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي تشير إلى مجرد الكميات المتاحة من هذه السلع (توافر الأغذية)، والتي قد تكون أقل من الحاجات الصحية لبعض السلع في بعض البلدان، وسوف يتضح ذلك من مقابلة ما يحصل عليه الفرد في السودان من الغذاء، بالحاجات الغذائية الصحية طبقاً للمعايير الدولية، كما سيأتي الكلام عنه في مبحث تحصيل الغذاء (أي الجانب الآخر من الأمن الغذائي كما ورد ذكره في بداية الورقة).

الجدول رقم (١٠): السودان -الإكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية الرئيسية (٢٠٠٨) نسبة مئوية (%)

البيان	١٩٩٨	٢٠٠٨
مجموعة الحبوب (جملة)	٨٨,٣٥	٧٥,٢٢
القمح والدقيق	٢٠,٢٩	٢٦,٧٦
الذرة الشامية	١٠٠,٠٠	٩٥,٤٦
الأرز	٦,٨٣	٥٤,٣٣
البطاطس	٩٩,٢٤	٩٩,٤١
جملة البقوليات	٨١,٤٥	٨٤,٦١
جملة الخضر	١٠٠,٠٣	٩٩,٩١
جملة الفاكهة	١٠٠,٢٣	٩٨,٣٦
السكر (مكرر)	١٢٣,٣١	٨٥,٦٩
جملة الزيوت والشحوم	١١٤,٦٥	١٠١,٧٣
جملة اللحوم (وضمنها)	١٠٠,٩٣	٩٩,٨٣
اللحوم الحمراء والبيضاء)		
الأسمك	١٠٠,٧٠	٩٤,٩٢
البيض	١٠٠,٠٠	٩٨,٣٥
الألبان ومنتجاتها	٩٩,٣١	٩٦,٥٣
متوسط الجملة	% ٨٨,٢٣	% ٨٥,٨٦

(* نسبة الإكتفاء الذاتي = (الإنتاج/المتاح للاستهلاك) * ١٠٠. ولكيفية حساب كمية المتاح للاستهلاك انظر حاشية الجدول (١١) أدناه.
(**) الرقم بين قوسين يعني أن القيمة تمثل فائضاً، ما عدا ذلك يمثل عجزاً (فجوة).

المصدر:

١٩٩٨- المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ٢٠٠٠، المجلد ٢٠ (الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠٠)، الجدول رقم (٣٥٣)، ص ٤٠١.

٢٠٠٨- المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ٢٠٠٩، المجلد ٢٩ (الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠٩)، الجدول رقم (٢٩٦)، ص ٣٠٣.

رابعاً: ميزان الحبوب

نسبة لأن الحبوب الغذائية تحتل الأهمية الكبرى في السودان بوصفها المصدر الرئيسي لقوت السواد الأعظم من سكانه، وخصوصية هذا الوضع، فيما يلي تركيز على فحص وتحليل ميزان الحبوب الغذائية في السودان. وبالنظر في الجدولين أرقام (١١) و (١٢) الذي يهتم فقط -بتوافر الأغذية للفرد في السودان (ممثلة في الحبوب) خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٨ أي خلال ١٠ أعوام، يلاحظ الآتي:

- ارتفاع الإنتاج الإجمالي للحبوب من ٥١٧١,٢٠ ألف طن عام ١٩٩٨ إلى ٥٥٣٤,٠٠ ألف طن عام ٢٠٠٨ (أي بمعدل نمو سنوي ٠,٧%).
- ارتفاع الإستهلاك الإجمالي المتاح من الحبوب من ٥٨٥٢,٩٢ ألف طن عام ١٩٩٨ إلى ٧٣٥٧,٥٦ ألف طن عام ٢٠٠٨ (أي بمعدل نمو سنوي ٢,٥٧% (الجدول رقم ١٢)).
- مما يعني الإستهلاك الإجمالي المتاح من الحبوب زاد عن الإنتاج الإجمالي منها بحوالي ٦٨١,٧٢ فقط ألف طن في بداية الفترة قيد الدراسة (١٩٩٨) إلى ١٨٢٣,٥٦ ألف طن في نهاية الفترة (٢٠٠٨)، أي بزيادة قدرها ١٦٧,٤٩%! للفترة المذكورة.
- وعلى عكس التزايد في إجمالي الإنتاج، انخفض متوسط نصيب الفرد السنوي من إنتاج الحبوب قد انخفض من ١٧٥ كيلوجرام عام ١٩٩٨ إلى ١٤١ كيلوجرام عام ٢٠٠٨ (أي بمعدل نمو متناقص ١,٩٤%)، (الجدول رقم ١٢).

- ج- وبالمثل، انخفض متوسط نصيب الفرد من كمية الحبوب المتاحة للإستهلاك سنوياً من ١٩٨ كيلوجرام سنوياً عام ١٩٩٨ إلى ١٨٨ كيلوجرام عام ٢٠٠٨، (أى بمتوسط تغير سنوى متناقص بلغ، ٥٠% (الجدول رقم ١٢)) خلال الفترة المعنية.
- ح- والأهم، وبمقارنة معدل النمو السكاني السنوي بمعدلات النمو السنوي للإنتاج الكلي والاستهلاك الكلي للحبوب للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٨. يتضح أن معدل النمو السكاني (٣,٢٧%) قد فاق كلا من معدل نمو الإنتاج (٠,٧٠%) ومعدل نمو الاستهلاك (٢,٥٧%).

خ- والوضع نفسه يصح على نصيب الفرد من الإنتاج ونصيب الفرد من المتاح للاستهلاك، للذان حققا معدلات نمو سالبة خلال الفترة المذكورة. مما يعني أن معدلات نموها لم تجار معدل النمو السكاني في السودان (الجدول رقم ١٢).

الجدول رقم (١١): السودان -الميزان السلعي للحبوب (١٩٩٨،٢٠٠٨): حالة دراسية

السنة	المجموع	الإنتاج		الصادرات		الواردات		الميزان (الفجوة أو الفائض)		المتاح للاستهلاك
		كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	
١٩٩٨	٥١٧١,٢	٣٥,٠	٥,٤٣	٧١٦,٠	١٤٧,٣	٦٨١,٧	١٤١,٩	٥٨٥٢,٩	٢	
٢٠٠٨	٥٥٣٤,٠	١٥١,٠	٣٢,٤	١٩٧٤,٠	٥٥٩,٨	١٨٢٣,٠	٥٢٧,٤	٧٣٥٧,٥	٦	

(* المتاح للاستهلاك = الإنتاج + (الوارد -الصادر).

المصدر:

- ١٩٩٨- المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ٢٠٠٠، المجلد ٢٠ (الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠٠)، الجدول رقم (٣٥٣)، ص ٤٠١.
- ٢٠٠٨- المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ٢٠٠٩، المجلد ٢٩ (الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠٩)، الجدول رقم (٢٩٦)، ص ٣٠٣.

الجدول رقم (١٢): السودان -توافر الغذاء: نصيب الفرد من الغذاء (١٩٩٨،٢٠٠٨)

البيان	١٩٩٨	٢٠٠٨	معدل النمو السنوي ٢٠٠٨-١٩٩٨ (%)
إجمالي السكان: ألف نسمة			
إجمالي الإنتاج من الحبوب: ألف طن	٢٩٤٩٦,١٢	٣٩١٥٤,٤٩	٣,٢٧
إجمالي المتاح للاستهلاك من الحبوب: ألف طن	٥١٧١,٢٠	٥٥٣٤,٠٠	٠,٧٠
نصيب الفرد من الحبوب: كغ/سنة	٥٨٥٢,٩٢	٧٣٥٧,٥٦	٢,٥٧
إجمالي السكان			
إجمالي الإنتاج من الحبوب	٢٩٤٩٦,١٢	٣٩١٥٤,٤٩	٣,٢٧
إجمالي المتاح للاستهلاك من الحبوب	٥١٧١,٢٠	٥٥٣٤,٠٠	٠,٧٠
نصيب الفرد من إنتاج الحبوب*	١٧٥	١٤١	١,٩٤ (-)
نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك	١٩٨	١٨٨	٠,٥٠ (-)

من الحبوب**

العلامة (-) تعني أن معدل النمو متناقص خلال الفترة المذكورة.
 (*) نصيب الفرد من إنتاج الحبوب = إجمالي الإنتاج/إجمالي السكان
 (**) نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك = إجمالي المتاح للاستهلاك/إجمالي السكان. ???
 المصدر: الباحث استناداً على بيانات الجدول (١١) أعلاه.

خامساً: حالة الأمن الغذائي: تحصيل الغذاء

لأن تحصيل الإنسان للغذاء ودرء الجوع عنه هو غاية الزراعة ودورها في الأمن الغذائي (وبحث هذا الدور في السياق القومي السوداني هو الهدف من هذه المقالة)، يقدم هذا المبحث خلاصة نظر مختصرة، في مدى قدرة المواطن السوداني العادي في تحصيل الغذاء (القدرة على الحصول على الغذاء)، الذي ساهمت الزراعة في السودان في توفيره، خاصة الحبوب. وهي قدرة تكشف عن مداها -إلى حد كبير- تطورات معدلات انتشار نقص الأغذية ونسبة الجوع بين السكان. وليس أقل أهمية أنها تقدم مقياساً لمدى النجاح والفشل يمكن على أساسه الحكم على أداء بلد ما، فيما يخص مستويات التغذية فيه. وهي خلاصة قد تعني كثيراً الحاجة إلى ثمة إعادة نظر، في كثير من الجهود والسياسات التي وضعت والأموال التي صرفت، لتطوير القطاع الزراعي السوداني خلال عقد من الزمان.

وتلخص الإحصائيات الدولية التقريبية الواردة في الجدول رقم (١٣) تطور حالة الأمن الغذائي للفرد في السودان خلال الفترة من ١٩٩٦-١٩٩٨ إلى ٢٠٠٥-٢٠٠٧، وذلك من خلال التعرف على مؤشرات انتشار معدلات نقص الأغذية (الجوع المزمن) ونصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية في السودان على المستوى القومي؛ حيث يمكن استخلاص النتائج المهمة التالية:
 - زاد عدد السكان الذين يعانون نقص الأغذية من ٥,١ مليون شخص (حوالي ٥ مليون) للفترة ١٩٩٦-١٩٩٨ إلى ٨,٨ مليون (حوالي ٩ مليون) للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧؛ بزيادة بلغت ٧٢,٥٤% (حوالي ٧٣%) من إبتداء الفترة (١٩٩٦-١٩٩٨) إلى نهايتها (٢٠٠٥-٢٠٠٧).
 - وكذا زادت نسبة السكان الذين يعانون نقص الأغذية من ١٨% في ١٩٩٦-١٩٩٨ إلى ٢٢% في ٢٠٠٥-٢٠٠٧؛ بتغير بلغ ٢٢,٢٢% (حوالي ٢٢%) للفترة المعنية كلها.
 - ونقصت إمدادات (استهلاك) الطاقة الغذائية للفرد في اليوم من ٢٤٣٠ سعر حراري للفترة ١٩٩٦-١٩٩٨ إلى ٢٢٧٠ سعر حراري للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، وبلغ التغير -٦,٥٨% (حوالي ٧% للفترة المذكورة).

- وهي تغيرات دالة كثيراً، على القصور الكبير في قدرة غالبية السكان على الحصول على الغذاء الكافي لحياة صحية ونشطة. وأسباب ذلك باب آخر كبير يخرج عن غاية وحدود هذه الدراسة.
 الجدول رقم (١٣): السودان: انتشار معدلات نقص الأغذية، ونصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية (١٩٩٦-١٩٩٨/٢٠٠٥-٢٠٠٧)

التغير في نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية (سعر حراري/اليوم)	نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية (سعر حراري/اليوم)	التغير في نسبة ناقصي التغذية (١٩٩٦-١٩٩٨/٢٠٠٥-٢٠٠٧)	نسبة من يعانون نقص الأغذية إلى مجموع السكان (%)		التغير في عدد ناقصي التغذية (١٩٩٦-١٩٩٨/٢٠٠٥-٢٠٠٧)	عدد من يعانون نقص الأغذية إلى مجموع السكان (مليون)		مجموع السكان (بالملايين)	
			١٩٩٦	٢٠٠٥		١٩٩٦	٢٠٠٥	١٩٩٦	٢٠٠٥
١٩٩٦	٢٠٠٥	١٩٩٧	٢٠٠٥	١٩٩٦	٢٠٠٥	١٩٩٦	٢٠٠٥	١٩٩٧	٢٠٠٥
١٩٩٨	-	٢٠٠٧	-	١٩٩٨	٢٠٠٧	١٩٩٨	-	-	-
٢٠٠٥	٢٠٠٧	(%)	٢٢	١٨	٧٢,٥٤-	٨,٨	٥,١	٣٩,٦	٢٧,٧
٢٠٠٧	٢٢٧٠	٢٤٣٠	٢٢,٢٢-	٢٢	١٨	٧٢,٥٤-	٨,٨	٥,١	٣٩,٦

(* العلامة (-) تعني تغير سالب الإتجاه، بمعنى ازدياد كلا من عدد ونسبة السكان ناقصي التغذية، وانخفاض في نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية، خلال الفترة ١٩٩٦/١٩٩٨-٢٠٠٥/٢٠٠٧. المصدر: تنظيم الباحث، استناداً إلى:

- بالنسبة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٠، الفاو، روما، ٢٠٠٠، الجدول رقم (١)، عدا العمود الأخير من (الجدول رقم ٢). ويلاحظ أن إجمالي السكان للعام ١٩٩٧. بالنسبة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠١٠، الفاو، روما، ٢٠٠٠، الجدول رقم (١)، عدا العمود الأخير من (الجدول رقم ٢).

الخاتمة: صورة إجمالية ونظرة نحو المستقبل

سعت هذ الورقة البحثية إلى بيان دور الزراعة السودانية عامةً، ودور الإنتاج الغذائي في تحقيق الأمن الغذائي خاصةً، على المستوى القومي. وذلك من خلال دراسة أبعاد ومدى ومضامين هذا الدور- إيجاباً وسلباً- من خلال وصف وتحليل غالبية المؤشرات الأساسية الزراعية والغذائية.

بشكل عام أظهرت الدراسة، إتجاهية وتطورات مختلفة تصاعدية وتنازلية للمؤشرات الأساسية التي تم نقاشها. وإذا تم الاقتصار على عدد محدود من المؤشرات الأساسية المختارة التلخيصية (والتي تتضمن معظم دلالات المؤشرات الأخرى المذكورة في التحليل أعلاه)، وهي: نسبة القوى العاملة الزراعية من القوى العاملة الكلية؛ ومساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي؛ ونصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من الحبوب؛ ونصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية؛ ونسبة من يعانون نقص الأغذية (الجدول التلخيصي رقم ١٥). يمكن القول أن الزراعة في السودان قد ساهمت وتحملت عبء توفير العمل لغالبية السكان والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وإتاحة الغذاء والتغذية للسكان في بداية فترة الدراسة، إلا أن هذا الإسهام قلّ وتناقص في إتجاه نهاية فترة الدراسة، بمتوسط نمو متناقص تراوح بين ١-٢٩% (حوالي ١١%) خلال فترة الدراسة كلها (٢٠٠٨-١٩٩٨).

إن النظر الصحيح للمستقبل، يتأسس من رسوخ فكرة إن قاعدة إنطلاق القضاء على الفقر ومشكلات الغذاء والتغذية، وأن يعيش الإنسان في السودان آمناً من الخوف من الجوع والمرض، وأن يحصل على الغذاء الصحي الكافي ليعيش وينتج ويتقدم جسداً وعقلاً وروحاً؛ هي: الأرض والزراعة. وكل ذلك، وفي سياق توفير الغذاء للجميع، يحتاج ليس فحسب إلى إعادة نظر جديّة وتقويم جذري وعلمي لأداء القطاع الزراعي (شاملاً الخطط والسياسات والبرامج والاستثمارات والمشاريع الزراعية السابقة والمستقبلية) واستخلاص الدروس ورصد الانجازات والتراجعات (ربما أحياناً الكثيرة)، بل أيضاً، أن يتم التركيز على ابتكار تدابير وتدخلات جديدة وجريئة وكافية لتحقيق الأمن الغذائي، وعلى مستويات متعددة ومتكاملة (قومية وإقليمية ومحلية وعائلية) لا تقتصر على مجرد إتاحة (توافر) الغذاء للسكان خاصةً الفقراء وناقصي التغذية، بل تشمل البحث عن الأسباب الكامنة وراء الحرمان ومشكلات الأمن الغذائي وعن سبل علاجها ودرءها، بصورة متواصلة. وهذا يعني بجلاء، النظر الدقيق في الجانب الآخر من القصة (حصول الجميع على الغذاء): زراعة المزيد من الأغذية، وتأكيد توزيع المزيد من الأغذية. وهذا باب آخر يخرج عن نطاق غاية هذه الدراسة، ويلزمه فحص وتشخيص مخصوص ومتأن.

جدول رقم (١٥) : مؤشرات مختارة عن مساهمة الزراعة في توافر الغذاء والأمن الغذائي في السودان (١٩٩٨-٢٠٠٨)

المؤشر	الفترة		معدل النمو/التغير (٢٠٠٨-١٩٩٨) (%)	الإتجاه
	١٩٩٨	٢٠٠٨		
القوى العاملة الزراعية من القوى العاملة الكلية (%)	٧٣	٤٤	٢٩-	↓
مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي	٥٠	٣٠	٢٠-	↓

↓	٢-	٨٦	٨٨	الإجمالي (%) نسبة الإكتفاء الذاتي
↓	١ -	١٨٨	١٩٨	الغذائي (%) نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من الحبوب (كـلـغ/سنة)
↓	١٠-	٢١٨٠ -٢٠٠٥)	٢٤٣٠ (١٩٩٩-١٩٩٧)	نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية (سعر حراري/اليوم)
↓	٤-	٢٢ -٢٠٠٥)	١٨ (١٩٩٩-١٩٩٧)	نسبة من يعانون نقص الأغذية (%)
↓	١١-			الاتجاه العام (متوسط)

الأرقام لأقرب عدد صحيح.
العلامة (+) تعني اتجاه تصاعدي (إيجابي)، و (-) تعني اتجاه تنازلي (سلبى)، ويعبر عنه اتجاه السهم).
المصدر: تلخيص الباحث استناداً على الأرقام والبيانات في الجداول المفصلة في هذه الدراسة

الملاحق

ملحق رقم (١): السودان - مجموعات محاصيل الإنتاج النباتي الرئيسية (٢٠٠٨، ١٩٩٨)

المساحة: ألف هكتار، الإنتاج: ألف طن، الإنتاجية: كلغ/هكتار
معدل النمو (الزيادة أو النقصان): (%)

الإنتاج	الإنتاجية	المساحة	السنة	البند
٥١٧١,٢٠	٥٥٧,١٢	٩٢٨٢,٠٠	١٩٩٨	الحبوب
٥٥٣٤,٠٠	٥٨١,٠٠	٩٥١٩,٣٠	٢٠٠٨	
١٧٢,٠٠	١٢١٥,٢٠	١٤١,٥٤	١٩٩٨	القمح
٦٤٠,٠٠	١٥٩٩,٠٠	٤٠٠,٢٦	٢٠٠٨	
٤٩٥٤,٢٠	٥٤٦,٠٥	٩٠٧٢,٨٤	١٩٩٨	الذرة الرفيعة
٤٨٢١,٠٠	٥٣١	٩٠٨٢,٥٠	٢٠٠٨	والدخن
٤٢,٠٠	٦٥٧,٨٩	٦٣,٨٤	١٩٩٨	الذرة الشامية
٥٠,٠٠	١٦٥٣,٠٠	٣٠,٢٤	٢٠٠٨	
٣,٠٠	٧٩٣,٦٥	٣,٧٨	١٩٩٨	الأرز
٢٣,٠٠	٣٦٥١,٠٠	٦,٣٠	٢٠٠٨	
٦٠٥,٩٥	٢٣٨٠٩,٤٣	٢٥,٤٥	١٩٩٨	الدرنات والجذور
٤٣١,٠٠	١٦٥٥١,٠٠	٢٦,٠٤	٢٠٠٨	
٥١٥٠,٠٠	٧٧٦٠٦,٩٩	٦٦,٣٦	١٩٩٨	المحاصيل السكرية
٤٣١,٠٠	١٦٥٥١,٠٠	٢٦,٠٤	٢٠٠٨	(قصب السكر)
٥٥٧,٠٠	-	-	١٩٩٨	السكر الخام
٧٥٦,٨٠	-	-	٢٠٠٨	
٨٤,٠٠	٩٣٨,٩٧	٨٩,٤٦	١٩٩٨	البقوليات
١٧٩,٢٠	٦٤٧,٠٠	٢٧٦,٧٨	٢٠٠٨	
٩٢٨,٤٤	-	٢٤٦٣,٣٠	١٩٩٨	البذور الزيتية
١١٥٦,٣٨	-	٦٩٤,٣٧	٢٠٠٨	
١٥٥٠,٠٠	١٥٤٥٠,٥٦	١٠٠,٣٢	١٩٩٨	الخضر
٢٨٨٩,٢٨	١٧٠١,٠٠	١٦٩,٨٩	٢٠٠٨	
٢٧٨٤,٨٢	م.غ	م.غ	١٩٩٨	الفاكهة
٢٢٠٦,٩٠	م.غ	١٢٩,١٩	٢٠٠٨	
١٤٦,٠٠	١٢٢٤,٠١	١١٩,٢٨	١٩٩٨	محاصيل الألياف
١٦٩,٠٠	١٢٩٤,٠٠	١٣٠,٦٢	٢٠٠٨	(القطن الزهر)
-	-	١٣٦,٦٠	١٩٩٨	الأعلاف الخضراء*
-	-	٩٧,٠٢	٢٠٠٨	

(* لا تشمل المراعي الطبيعية).

المصدر: ١٩٩٨- المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ٢٠٠٠، المجلد ٢٠ (الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠٩)، الجداول أرقام (٧٠)، (٧١)، (٧٣)، (٧٤)، (٧٥)، (٧٦)، (٧٩)، (٨١)، (٨٢)، (٨٧)، (٩٣)، (١٠١)، (١١٢/١١١)، (١١٤)، ص ٧٥، ٧٦، ٧٨، ٨٤، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٨٦، ٨٧، ٩٢، ٩٨، ١٠٦، ١١٥، ١١٦، ١١٨.

٢٠٠٨- المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ٢٠٠٠، المجلد ٢٠ (الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠٩)، الجداول أرقام (٣١)، (٣٢)، (٣٤)، (٣٥)، (٣٦)، (٣٧)، (٤٠/٣٩)، (٤٢)، (٤٣)، (٤٩)، (٥٦)، (٧١)، (٨٧/٨٦)، (٨٩)، ص ٤٥، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٨، ٣٧، ٣٧، ٣٧، ٧٧، ٦٢، ٥٥، ٤٩، ٤٨، ٤٦، ٤٣، ٩٥.

ملحق رقم (٣): السودان - الفجوة الغذائية للمجموعات السلعية الرئيسية (٢٠٠٨، ١٩٩٨)

الكمية: ألف طن
القيمة: مليون دولار
البيان

٢٠٠٨	١٩٩٨	٢٠٠٨	١٩٩٨	
قيمة	كمية	قيمة	كمية	
٥٢٧,٤٢	١٨٢٣,٥٦	١٤١,٩٤	٦٨١,٧٢	مجموعة الحبوب (جملة):
٥١٩,٨١	١٧٥١,٤٧	١٣١,٩٥	٦٧٥,٨٨	-القمح والدقيق
(٠,٥٣)	٢,٣٨	-	-	-الذرة الشامية
٠,١٠	١٩,٣٣	١٥,٤٣	٤٠,٩٢	-الأرز
٠,٠٩	١,٦٨	١,٨٢	١,٢٥	البطاطس
(٠,٢٧)	٣٢,٦٠	٨,١٠	١٩,١٣	جملة بقوليات
١,٠٠	٢,٧٣	١,٠٧	(٠,٥٣)	جملة الخضر
١٥,٢١	٣٦,٧٠	(١,٨٣)	(٦,٣٨)	جملة الفاكهة
(١٢,٢٦)	١١٦,٢٦	(٢٩,٠٣)	(٩٦,٨٨)	سكر (مكرر)
(٢٩,٨٦)	(١٠,٥٧)	(٣٨,٦٢)	(٤٤,٥٩)	جملة الزيوت والشحوم
(٢,٤٣)	٣,٢٩	(٣٠,٢٣)	(١٣,٢٠)	جملة اللحوم
٣,٦٧	٣,٦٧	(١٢,٨٨)	(٠,٣٦)	الأسمك
٤,٢٦	٠,٧٩	-	-	البيض
٤١,٦٣	٢٦٤,٨٥	١٣,٢٠	٤٣,٢٩	الألبان ومنتجاتها
٥٤٨,٤٦	٢٢٥٧,٥٦	٥٣,٥٤	٥٨٣,٤١	الجملة

(* الفجوة الغذائية = الواردات - الصادرات (= صافي الواردات).

(**) الرقم بين قوسين يعني أن القيمة تمثل فائضاً، ما عدا ذلك يمثل عجزاً (فجوة).

المصدر:

١٩٩٨- المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ٢٠٠٠، المجلد ٢٠ (الخرطوم:

المنظمة، ٢٠٠٩)، الجدول رقم (٣٥٣)، ص ٤٠١.

٢٠٠٨- المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ٢٠٠٩، المجلد ٢٩ (الخرطوم:

المنظمة، ٢٠٠٩)، الجدول رقم (٢٩٦)، ص ٣٠٣.

ملحق رقم (٤): السودان - الإكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية الرئيسية (٢٠٠٨، ١٩٩٨)

نسبة مئوية (%)

٢٠٠٨	١٩٩٨	البيان
٧٥,٢٢	٨٨,٣٥	مجموعة الحبوب (جملة)
٢٦,٧٦	٢٠,٢٩	القمح والدقيق
٩٥,٤٦	١٠٠,٠٠	الذرة الشامية
٥٤,٣٣	٦,٨٣	الأرز
٩٩,٤١	٩٩,٢٤	البطاطس
٨٤,٦١	٨١,٤٥	جملة البقوليات
٩٩,٩١	١٠٠,٠٣	جملة الخضار
٩٨,٣٦	١٠٠,٢٣	جملة الفاكهة
٨٥,٦٩	١٢٣,٣١	السكر (مكرر)
١٠١,٧٣	١١٤,٦٥	جملة الزيوت والشحوم
٩٩,٨٣	١٠٠,٩٣	جملة اللحوم (وضمنها اللحوم الحمراء والبيضاء)
٩٤,٩٢	١٠٠,٧٠	الأسماك
٩٨,٣٥	١٠٠,٠٠	البيض
٩٦,٥٣	٩٩,٣١	الألبان ومنتجاتها
% ٨٥,٨٦	% ٨٨,٢٣	متوسط الجملة

(* نسبة الإكتفاء الذاتي = (الإنتاج/المتاح للاستهلاك) * ١٠٠. ولكيفية حساب كمية المتاح للاستهلاك انظر حاشية الجدول (١١) أدناه.
 (** الرقم بين قوسين يعني أن القيمة تمثل فائضاً، ما عدا ذلك يمثل عجزاً (فجوة).

المصدر:

١٩٩٨- المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ٢٠٠٠، المجلد ٢٠ (الخرطوم:

المنظمة، ٢٠٠٠)، الجدول رقم (٣٥٣)، ص ٤٠١.

٢٠٠٨- المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ٢٠٠٩، المجلد ٢٩ (الخرطوم:

المنظمة، ٢٠٠٩)، الجدول رقم (٢٩٦)، ص ٣٠٣.